مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٧٧٧**

الخميس ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زوكوف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد كاندانغا – باريكي
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد تيان لين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية تقدمها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا (١٨ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢)



12-35509 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٠٥/٠٩.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية تقدمها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا (١٨ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الترحيب بعودة أعضاء المجلس والأمانة العامة، الذين شاركوا في بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا.

سيستمع المجلس خلال هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية تدلي بها الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، ونائب الممثل الدائم لفرنسا، بالنيابة عن الممثل الدائم لفرنسا، والممثل الدائم لجنوب أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة سوزان رايس الرئيسة المشاركة لبعثة مجلس الأمن الموفدة إلى ليبريا.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن رئيسي المشارك، السفير لوليشكي، أود أن أستهل هذا التقرير عن زيارة المجلس إلى ليبريا بالإعراب عن الشكر للموظف المسؤول بالوكالة عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، مصطفى سومري، وفريقه على الترحيب بنا وعلى تيسيرهما الكبير لزيارتنا الناجحة.

اضطلع المجلس بالزيارة التي كانت أول زيارة نقوم بها إلى ليبريا منذ عام ٢٠٠٩، للنظر في الجهود التي يبذلها البلد من أجل تعزيز مؤسساته الخاصة بالأمن وسيادة القانون، والنهوض بالمصالحة الوطنية والاستعداد للسحب المحتمل لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وقمنا أيضا بتقييم التعاون بين بعثتي الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فضلا عن التحديات الأمنية على طول حدود كوت ديفوار وليبريا.

ورغم قصر زيارتنا، فقد غطينا جزءا ميدانيا كبيرا. وصلنا إلى مونروفيا بعد ظهر يوم ١٩ أيار/مايو والتقينا الرئيسة جونسون - سيرليف، وأعضاء مجلس وزرائها. وقالت لنا الرئيسة جونسون - سيرليف إن أولويات حكومتها تشمل تعزيز تعليم الشباب وإيجاد فرص العمل وإمكانية اللجوء إلى عدالة منصفة، وتطوير البنية التحتية وبذل جهود المصالحة. وأكدت على أهمية تعزيز قدرات سيادة القانون وتحقيق النمو الاقتصادي والحوكمة والتنمية البشرية بالنسبة لمستقبل ليبريا، وأشادت بالشراكة القوية بين الأمم المتحدة وليبريا.

وعندما سئلت الرئيسة عن الفترة الانتقالية الخاصة ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا، دعت إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي لشرطة ليبريا، لأن ثمة حاجة لزيادة قدرة ليبريا الداخلية على توفير الأمن، تمشيا مع الانخفاض المتوقع في قوات الأمم المتحدة. كما أكدت أيضا على أن الفساد يظل مشكلة كبيرة. وشملت مناقشاتنا الشواغل الإقليمية، بما في ذلك المنطقة الحدودية الإيفوارية والأزمة في مالي والأزمة في غينيا - بيساو، فضلا عن التحديات المرتبطة بحل النزاعات المتعلقة بملكية الأراضي المحلية.

وفي اليوم التالي، زار المجلس الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة في ليبريا حيث ناقشنا التحديات التي تواجه سيادة القانون مع وزيرة العدل والمفتش العام للشرطة ورئيسي وكالة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات ومكتب الهجرة والتجنيس. وأكدت وزيرة العدل ضرورة تطبيق اللامركزية في إقامة العدل للمواطنين وأشارت إلى خطط إنشاء خمسة محاور للعدالة بدعم من أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام، والتي سيُفتتح أولها في حزيران/يونيه، باعتبارها في غاية الأهمية لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. ووصفت استعدادات ليبريا للانسحاب

التدريجي لبعثة الأمم المتحدة وطلبت استمرار التنسيق مع البعثة لضمان انتقال سلس.

وناقش أعضاء المجلس التحديات في تحسين الأمن الداخلي في ليبريا، بما في ذلك القيود المالية والتوظيف ودعم المواقع الأمنية في المناطق النائية والتهديد الذي يشكله المتجرون بالمخدرات على الصعيد الدولي وعصابات الجريمة المنظمة. وعقدت البعثة اجتماعا مع قيادة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والفريق القطري للأمم المتحدة، والذي استضافته وحدة الشرطة المشكلة الهندية المؤلفة بالكامل من النساء والتي ما زالت تبرهن على قيمة مشاركة المرأة في المؤسسات الأمنية في ليبريا. وقدمت أفراد الوحدة أيضا عرضا ممتازا لإجادتهن لفنون القتال خلال تدريبات للشرطة.

وناقشنا مع قيادة الأمم المتحدة الصعوبات التي تواجه زيادة قدرات الشرطة في ليبريا، بما في ذلك قدرتها على تدريب ودعم قوة كبيرة وقادرة بما يكفي للسماح بانسحاب بعثة الأمم المتحدة تدريجيا بشكل مسؤول. وجرى إطلاع المجلس على التحدي المتمثل في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما العنف الجنسي والجنساني. وشددت بعثة الأمم المتحدة على التنسيق الإيجابي المستمر مع قادة ليبريا في التخطيط للفترة الانتقالية.

وركز اجتماعنا مع نحو ٣٠ من قادة المجتمع المدني الليبري على العقبات التي تحول دون تحقيق مصالحة وطنية دائمة. وفي تبادل للآراء اتسم بالحيوية، دعا القادة إلى زيادة دور المرأة وإسماع صوتها بقدر أكبر في الحكومة وتعزيز الحوار بين الأديان والتصدي للفساد والإفلات من العقاب. كما زار المجلس برنامجا تدعمه بعثة الأمم المتحدة في بلدة كونغو، والذي يوفر تدريبا على سبل كسب العيش للنساء اللواتي شاركن في ممارسات ألحقت ضررا بغيرهن من النساء والفتيات. ويزود البرنامج المشاركات بمهارات بديلة لتوليد الدخل ويساعد على توعيتهن باستخدام طرق مناسبة ثقافيا بالحد من ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

وفي ختام هذه المرحلة من الرحلة، زار المجلس مزرعة فايرستون للمطاط، وهي واحدة من أكبر أرباب العمل في ليبريا، حيث ناقشنا الفرص والتحديات التي تواجه الشركات العاملة في البلد.

وفي ٢٢ أيار/مايو، عاد المجلس إلى ليبريا لزيارة مخيم اللاجئين المقام على أراضي شركة إنتاج الخشب الممتاز السابقة في زويدرو بالقرب من الحدود مع كوت ديفوار، حيث أطلعنا المدير التنفيذي للجنة الليبرية المعنية بإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على حالة اللاجئين الإيفواريين في الجزء الشرقي من ليبريا. ومفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من منظمات الإغاثة العاملة في الميدان تستحق التقدير والامتنان للعمل الإنساني القيم الذي تضطلع به لدعم اللاجئين في شرق ليبريا.

واستمعنا بعد ذلك إلى ممثلي اللاجئين واللاجئين أنفسهم، والذين تكلموا عن تجارهم وآمالهم وما يعتبرونه عقبات تحول دون عودهم إلى كوت ديفوار. وعلى الرغم من أن غالبية اللاجئين الإيفواريين قد عادوا بالفعل إلى بلدهم، فقد أشار من بقوا إلى مشاعر الخوف من الاضطهاد، فضلا عن مسائل مصادرة الأراضي، باعتبارها أسبابا تمنعهم من العودة إلى كوت ديفوار. ويبدو أن تقديم تقارير دقيقة وحسنة التوقيت عن الحالة في ديارهم يمكن أن يساعد على مواجهة الشائعات والمعلومات غير الدقيقة المتداولة داخل المخيمات. وكان من الواضح أن بعض اللاجئين الذين التقينا بهم هم من الموالين لغباغبو والذين قالوا إنهم لن يعودوا حتى يرحل الرئيس وتارا، إذا حدث هذا أصلا.

وأطلع ممثلون عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المجلس على التعاون بين

البعثتين على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار. وأشاروا إلى التحديات الأمنية العديدة التي ظهرت في أعقاب الأزمة الإيفوارية، وكذلك إلى الخطوات المبتكرة المشتركة التي اتخذتها البعثتان لتعزيز التنسيق والتعاون من أجل تحسين رصد الحالة على الحدود وتيسير إعادة اللاجئين إلى وطنهم.

وبشكل عام، فقد شهد المجلس التقدم الكبير الذي حققه شعب ليبريا منذ نهاية الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٣. وقد أثلج ذلك صدورنا بشأن المستقبل وجعلنا مدركين للتحديات المستمرة، بل وأكثر إدراكا لضرورة إدارة المرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا على نحو مسؤول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مارتان بريانس، نائب الممثل الدائم لفرنسا، الذي سيحيط المجلس علما بالنيابة عن سعادة السيد جيرار أرو، الممثل الدائم لفرنسا والرئيس المشارك لبعثة مجلس الأمن إلى كوت ديفوار.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو، قاد السفير مينون ممثل توغو والسفير أرو بعثة مجلس الأمن إلى كوت ديفوار. وكانت تلك الزيارة المرتقبة الأولى من نوعها منذ عام ٢٠٠٨ وجاءت بعد مرور عام على انتهاء أزمة ما بعد الانتخابات والتي تسببت في أكثر من ٣ ٠٠٠ حالة وفاة.

واجتمع مجلس الأمن مع جميع الأطراف السياسية الإيفوارية، بما في ذلك الرئيس واتارا ورئيس وزرائه وعدد آخر من وزرائه ورئيس الجمعية الوطنية والمجموعات البرلمانية وأعضاء المعارضة غير الممثلة في البرلمان. كما اجتمع المجلس مع ممثلين للمجتمع المدني الإيفواري في أبيدجان وأعضاء لجنة الحوار الحقيقة والمصالحة. وسافر المجلس إلى غرب كوت ديفوار، قرب الحدود مع ليبريا، وهي منطقة لا تزال تحمل ندوب أزمة ما بعد الانتخابات. وفي بلدة غيغلو، تكلم أعضاء المجلس مباشرة مع السكان المحليين والسلطات المحلية، فضلا عن أعضاء اللجنة المحلية للتوعية. ثم اغتنم المجلس الفرصة للمشاركة في اجتماع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان. ويعرب وفد بلدي عن جزيل الشكر لسلطات كوت ديفوار على ترحيبها؛ وللممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، السيد ألبرت كويندرس؛ ولجميع موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذين نظموا زيارتنا الحافلة بالأحداث والمعقدة من الناحية اللوجستية.

وكانت المهمة الرئيسية لبعثة المجلس تقييم عملية تحقيق الاستقرار في كوت ديفوار. وتسنى لأعضاء المجلس ملاحظة أن البلد حقق تقدما كبيرا جدا في عام واحد تقريبا، ولكن لا تزال هناك العديد من التحديات في ما يتعلق بأمن الحدود والمصالحة ومكافحة الإفلات من العقاب والأسباب الجذرية للصراع في كوت ديفوار، مثل النزاعات على سندات ملكية الأراضي.

وتكلم أعضاء المجلس بإسهاب مع الرئيس واتارا وأعضاء حكومته في ٢١ أيار/مايو. وقد عرضوا عملهم تفصيلا على المجلس وعبروا عن ثقتهم بأن الحالة الأمنية ستتحسن تدريجيا. وشددوا على أن إصلاح قطاع الأمن لا يزال يواجه عددا من العقبات، بما في ذلك نقص الموارد. وأشار أعضاء المجلس إلى أن عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج عشرات الآلاف من المقاتلين السابقين لا تزال أحد أحدث التحديات وأكثرها تعقيدا في ضوء الحالة قبل الانتخابات وأنه لم يتم بعد التوصل إلى حل دائم بدعم من الأمم المتحدة.

وخلال لقاءات المجلس مع أعضاء الجماعات السياسية والمعارضة، تجلت الانقسامات داخل المجتمع والطبقة السياسية، وهو ما كشف عن نطاق مهمة المصالحة في كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، حددت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة أهدافها وأساليب عملها في ما يتعلق بالعدالة الانتقالية. كما أكدت الحكومة عزمها على تخفيف حدة التوتر واستعادة وتعزيز

الحوار السياسي مع الجماعات السياسية كافة، دون المساس بمكافحة الإفلات من العقاب. وقد أكد الرئيس واتارا على هذه النقطة.

وكانت الزيارة الميدانية إلى غرب كوت ديفوار نقطة تحول. فقد تسنى للمجلس الوقوف على أبعاد التهديدات الجديدة للسلام والأمن وتبرير تعزيز وجود عملية الأمم المتحدة في ذلك الجزء من البلد وتعزيز وسائل حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأعرب من تكلم معهم أعضاء المجلس على أرض الواقع عن قلقهم البالغ إزاء نقل الأسلحة والهجمات التي يشنها مقاتلون انطلاقا من ليبريا وانعدام الأمن الذي يسببه الصيادون التقليديون من جماعة الدوزو والمشاكل مع قوات الأمن الإيفوارية والتحديات الإنسانية التي تواجه العائدين والغموض الذي يكتنف ملكية الأراضي.

وأخيرا، في ٢١ أيار/مايو، وخلال زيارة المجلس إلى أبيدجان، تسنى لأعضاء المجلس الاجتماع مع ممثلين للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، بما في ذلك مفوضيتها وعدة وزراء من المنطقة. وترأس الاجتماع وزير خارجية كوت ديفوار. وقد كانت المناقشة تفاعلية وشاملة ، فضلا عن التركيز على الحالتين في مالي وغينيا – بيساو. وفيما يتعلق بالأزمة في مالي، فقد وافى الوسيط، السيد جبريل يبيني باسولي أعضاء المجلس بالمعلومات عن آخر التطورات فيما يتعلق بالهجوم على الرئيس المؤقت، وعن المبادرات التي قامت بها الوساطة. وقد نظرنا في النهج المحتملة للتعاون، واتفقنا على مواصلة الحوار بشأن هذه المسألة على نحو وثيق.

وفي الختام، آمل أنني أتكلم باسم الجميع عندما أقول إن هذه البعثة إلى كوت ديفوار قد مكنت المجلس من الوصول إلى فهم أفضل للانقسامات الداخلية في البلد ولموارده الاستثنائية على حد سواء، بغية تحديد الأولويات الرئيسية للجهود اللازمة التي ينبغي أن تبذلها الأمم المتحدة لتلبية حاجات كوت ديفوار، ومساعدته على الخروج من سنوات عديدة من الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باسو سانغكو، الرئيس المشارك لبعثة مجلس الأمن إلى سيراليون.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أقدم هذه الإفادة بشأن زيارة مجلس الأمن إلى سيراليون في ٢٣ أيار/مايو بالنيابة عن السفير السير مارك لايل غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، وأصالةً عن نفسي.

يتمثل الهدف من الزيارة التي قام بها المجلس إلى سيراليون في تشجيع الجهود المتواصلة لتعزيز السلام والمصالحة الوطنية. وقد اجتمع المجلس أثناء الزيارة، بالرئيس كوروما وعدد من وزرائه، وبممثلين عن جميع الأحزاب السياسية الـ ١٠ المسجلة، فضلا عن أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية. واجتمع المجلس أيضا بأعضاء من المجتمع المدني، بمن في ذلك المجموعات النسائية، كي يتمكن المجلس من الاستماع إلى شعب سيراليون فيما يتعلق بالتحولات الباهرة التي شهدها البلد منذ الحرب الأهلية، والتي ستستمر مع الانتخابات المقبلة.

ونود أن نشكر السيد ينس آندرس تويبرغ – فراندزن، الممثل التنفيذي للأمين العام، وموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام، على ترحيبهم بالمجلس ودعمهم لزيارتنا، خاصة وأن السيد تويبرغ – فراندزن نفسه قد وصل للتو إلى فريتاون. ونعرب عن تقديرنا البالغ للدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لعملية بناء السلام في سيراليون عبر العمل مع بقية أسرة الأمم المتحدة. وهو حقا بمثابة ”أمم متحدة واحدة“ تعمل معاً.

وكما تتوقعون، سيدي الرئيس، فقد كانت الانتخابات المقبلة موضع اهتمام كبير أثناء الزيارة التي قام بها المجلس.

وتلقينا من الرئيس كوروما التزاما واضحا ومحمودا فيما يتعلق بأن تكون العملية الانتخابية حرة ونزيهة وشفافة. وأكدت لنا المناقشات التي أجريناها مع جميع الأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية الوطنية أن تقدما جيدا قد أحرز في التحضير للانتخابات المرتقبة في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي حين سمعنا أن البيئة السياسية في البلد لا تزال تهيمن عليها عوامل التنافس الشديد وعدم الثقة بين الحزبين السياسيين الرئيسيين، فقد تشجع المجلس لتوقيع جميع الأحزاب السياسية على إعلان أعربت فيه عن موافقتها على خوض الانتخابات بطريقة نزيهة، وعدم اللجوء إلى العنف.

وتشجعنا أيضا خلال الاجتماعات التي عقدناها مع ممثلي الجيش وغيرهم من قطاعات الأمن الأخرى بالالتزام فيما يتعلق بحياد الجيش والشرطة. ومن الواضح أن المساعدات التي قدمتها الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية في مجال تدريب الجيش والشرطة على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية قد ساعدت على خلق ثقافة لحفظ الأمن تقوم على حماية الأمن وحقوق الإنسان لجميع المواطنين في سيراليون. وينبغي أن يستمر ذلك العمل.

وفيما يتعلق بمسائل شراء الأسلحة المطلوبة لاستخدامها من قبل شرطة سيراليون، فقد أكد لنا الرئيس كوروما مجدداً أن تلك الأسلحة قد نقلت إلى القوات المسلحة لسيراليون في وجود مراقبين دوليين.

ومن العلامات الدالة على إحراز مزيد من التقدم في البلد التي لاحظها المجلس، الاعتزاز الذي أعربت عنه حكومة وجيش سيراليون على حد سواء، بنشر وحدات من القوات المسلحة لسيراليون ضمن قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على النحو المتوقع.

والتقينا في مأدبة غداء مع المجتمع المدني بممثلات عن المجموعات النسائية تشاطرن معنا الأفكار بشأن بناء السلام والمصالحة، بما في ذلك مسألة التعويضات لضحايا الحرب. وشددت جميع المتكلمات على الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة بوصفها نظاما للإنذار المبكر عن الصراعات المحتملة، فضلاً عن التأكيد على زيادة تمثيل المرأة في البرلمان.

ختاماً، يجدر التفكير في ما قطعناه من أشواط حتى الآن. فقد أحرزت سيراليون تقدما باهرا منذ انتهاء الحرب الأهلية، منذ ١٠ سنوات. وبالطبع، لا تزال هناك مشاكل كبيرة قائمة، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وخراب البنية التحتية وعدم وجود القدرات المؤسسية. غير أن هناك أسبابا للتفاؤل بأن سيراليون تمضي على طريق بناء سلام دائم. ويواصل مجلس الأمن الاضطلاع بدوره في تلك الرحلة.

وأنا ممتن للسيد السفير مارك لايل غرانت، ولبعثة المملكة المتحدة، لقيادتهما المشتركة لهذه البعثة. وأشارك أعضاء المجلس الآخرين الإعراب عن تقديري للأمانة العامة لتنظيمها للبعثة في وقت قصير بطريقة محترفة وجدية .

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم مجلس الأمن، أود أن أعرب عن تقديري لجميع أعضاء المجلس والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة على الطريقة التي أدوا بها مسؤولياتهم الهامة باسم المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٥/٠٩.